بناء على احتياجات العملاء لتوفّر لهم خدمات فريدة واستثنائية

«الوطني» يطلق تحديثات جديدة إلى برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل

هالة الشعيبي

يواصل بنك الكويت الوطني تقديم أحدث الخدمات المصرفية المتميزة لعملائه انطلاقا من ريادته للقطاع المصرفي، وقد أطلق البنك مؤخرا العديد من الخدمات والتحديثات الجديدة التي تمت إضافتها إلى برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، حيث يحرص البنك على مواكبتها لأحدث الحلول التكنولوجية الرقمية التي تلبي احتياجات العملاء، بما يضمن إنجاز معاملاتهم المالية بسرعة وسهولة.

وفي مقدمة تلك التحديثات تأتي خدمة الوطني لتعقب التحويل والتي تمكن العملاء من تعقب معاملة تحويل الأموال في أي وقت ومن أي مكان من خلال خطوات بسيطة بمجرد تسجيل الدخول إلى برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل واختيار سجل كشف الحساب والاطلاع على حالة الحوالة المالية.

كما يمكن للعملاء في الوقت الحالي فتح حساب الجوهرة أو وديعة الوطني الثابتة، وديعة الوطني المرنة ووديعة الوطني للسحب الجزئي من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل. إلى جانب ذلك، بات بإمكان العملاء التقدم بطلب الحصول على عدد من منتجات الوطني من خلال خدمة الوطني عبر الموبايل ومنها التقدم بطلب الحصول على قرض أو بطاقة ائتمانية، إضافة إلى زيادة الحد الائتماني للبطاقة الائتمانية. أيضا ولأول مرة في الكويت، يسمح بنك الكويت الوطني للعملاء بتفعيل الحسابات المجمدة بشكل فوري من خلال خطوات بسيطة.

كذلك أطلق البنك خدمة الاستقطاع الشهري من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، حيث بات بإمكان العملاء القيام بتحويلات متكررة إلكترونيا عن طريق إنشاء استقطاعات شهرية مع إمكانية تعديلها أو حذفها بخطوات بسيطة.

ويقدم الوطني أيضا خدمة المدفوعات الإلكترونية e_Payments للعملاء والتي تمكنهم من الدفع والتسوق من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل لجهات متعددة مثل شركات الاتصالات، التسهيلات التجارية ووسائل الترفيه. فيما أطلق البنك من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل خدمة الوطني للدفع السريع والتي توفر طريقة فورية لتسلم الأموال أو سداد الفواتير أو حتى تسديد مبلغ مستحق لأحد الأصدقاء في أي وقت، حيث تعمل الخدمة في عطلة نهاية الأسبوع وكذلك العطلات الرسمية.

وتعقيبا على تقديم البنك هذه المجموعة الجديدة من الخدمات والتحديثات أعلنت هالة الشعيبي، مدير إدارة جودة الخدمة الرقمية في بنك الكويت الوطني قائلة: نحرص دوما على إطلاق التحديثات والخدمات الجديدة على خدمة الوطني عبر الموبايل وذلك لتقديم خدمة سهلة ومريحة للعملاء وفي أي وقت. ويأتي إطلاق تلك الخدمات الجديدة بناء على تواصل مستمر مع العملاء وهو ما ينتج عنه دراية جيدة بكل احتياجاتهم ومتطلباتهم، ما يساهم في منحهم خدمات فريدة واستثنائية. وأكدت الشعيبي أنه بإمكان العملاء القيام بالعديد من المعاملات المصرفية بكل سرعة وسهولة، وذلك من خلال خدمة الوطني عبر الموبايل ومن دون الحاجة إلى زيارة الفرع.

وأضافت الشعيبي: نسعى في بنك الكويت الوطني دائما إلى تقديم الحلول المصرفية المتكاملة والمتطورة للعملاء، حيث نحرص على توسيع باقة المنتجات والخدمات وتوفير حلول دفع سهلة وآمنة تتماشى مع جميع احتياجات العملاء ومتطلباتهم المصرفية. هذا، ويعمد بنك الكويت الوطني بشكل مستمر إلى تطوير خدمة الوطني عبر الموبايل، وذلك لتمكين العملاء من القيام بخدمات مصرفية محددة بكل سهولة وراحة وفي أي وقت ومنها إدارة البطاقات أثناء السفر، زيادة الحد الشهري للتحويلات المصرفية، فتح حساب جديد، الاطلاع على المعاملات التي تمت على الحساب والبطاقات الائتمانية، الاطلاع على مجموع نقاط مايلز الوطني ونقاط برنامج مكافآت الوطني، سداد مستحقات البطاقات الائتمانية والفواتير الإلكترونية المختلفة مثل بطاقات متجر آي تونز ومتجر جوجل وبي أن سبورت وأنغامي، تحديد مواقع فروع الوطني ومواقع أجهزة الوطني للسحب الآلي وأجهزة الإيداع النقدي في الكويت، فضلا عن تقديم طلب كشف حساب ودفتر شيكات وغيرها من الأمور التي تجعل خدمة الوطني عبر الموبايل خير صديق داخل الكويت وأثناء السفر.

فيصل النصف

شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

للعام الثاني على التوالي وذلك تتويجاً لأدائها الاستثنائي

النصف: «الاستثمارات الوطنية» تحصد جائزة أفضل شركة استثمارية في الكويت

■ الجائزة تمثل إضافة لسجل «الاستثمارات» الحافل بالجوائز وتأكيداً على دورها الريادي

كشفت شركة الاستثمارات الوطنية، إحدى أكبر الشركات الاستثمارية الرائدة في الكويت، عن حصولها للمرة الثانية على التوالي على جائزة «أفضل شركة استثمارية في الكويت».

وحصلت الشركة على الجائزة من إحدى المنصات المالية الرائدة عالميا وهي Global Finance& Banking Awards وذلك عن أدائها الاستثنائي خلال 2018.

وتعليقاً على هذا الإنجاز، أعرب مستشار الرئيس التنفيذي للاستثمار لشركة الاستثمارات الوطنية فيصل النصف عن سعادته وفخره بالحصول على الجائزة التي تأتي تتويجا لجهود كبيرة بذلت على مدار الفترة الماضية.

وقال النصف: «تعد تلك الجائزة إنجازا جديدا يضاف الى سجل نجاحات الشركة الحافل بالإنجازات المتتالية، وتأكيدا على الاحترافية التي تعمل بها الشركة، وبالتالي جاهزيتها لإدارة العمليات الاستثمارية الناجحة».

وأكد ضرورة مواكبة تطلعات السوق وبالتالي إبراز الأداء المتنامي للشركة محليا وإقليميا خلال السنوات الماضية، لافتا إلى أن مثل هذه الأحداث المهمة بمنزلة دليل واضح على الدور الريادي الذي تلعبه شركة الاستثمارات الوطنية بقطاع إدارة الأصول الاستثمارية وغيرها من القطاعات الحيوية بما لديها من إمكانات.

وأشاد النصف بفريق عمل الشركة المتميز، واصفا إياه بالمتخصص الذي يتمتع بأعلى درجات الحرفية ويسعى لابتكار الأفكار المتميزة لخدمة العملاء بما يمكنهم من تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم الاستثمارية.

وتابع النصف «أن موظفي الشركة عملوا بكل جد وبما يليق بمركز شركة الاستثمارات الوطنية وبما يتماشى مع استراتيجيتها ومساعيها وجهودها الدؤوبة للسير قدما في مسيرتها نحو تعزيز دورها القيادي في السوق». وأهدى النصف هذا الإنجاز لمساهمي وعملاء الشركة الأوفياء شاكرا ثقتهم المستمرة والمتواصلة والتي تضع نصب أعين القائمين على الإدارة وعلى الشركة عامة مسؤوليات وتحديات أكبر لاستمرارية العمل وبالتالي الحرص على التطور وتقديم المزيد من الخدمات التي تواكب متطلبات سوق العمل.

وتعتبر شركة الاستثمارات الوطنية إحدى الشركات الاستثمارية العريقة في الكويت فقد تأسست في 1987 وتم إدراجها في بورصة الكويت 1988، وهي تخضع لرقابة البنك المركزي وهيئة أسواق المال الكويتية. وتفوق قيمة الأصول التي تديرها الشركة للغير 3,51 مليارات دولار كما في 30 يونيو 2019.

وتمتلك الشركة قاعدة عريضة ومتنوعة من العملاء تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والشركات الكويتية المرموقة والأفراد من ذوي الملاءة المالية الكبيرة.

وركزت الشركة منذ التأسيس على حزمة من الأهداف، منها الاستثمار في العقارات والملكية الخاصة ثم توسعت أنشطتها لتشمل الخدمات المالية والاستثمارية.

«التجارة»: 2736 طلب إيداع وتسجيل علامة تجارية في سبتمبر الماضي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة تلقي إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع لديها 2736 طلب إيداع وتسجيل علامة تجارية عبر البوابة الإلكترونية خلال سبتمبر الماضي.

وقالت الوزارة في بيان صحافي، أمس، إنها أنجزت 940 معاملة طلب تسجيل علامة تجارية و642 معاملة نشر علامة تجارية و1152 معاملة لتسجيل علامة تجارية وإصدار شهادات لها ومعاملتي طلب تسجيل علامة جماعية وعلامات مراقبة.

وذكرت أنها أنجزت 277 معاملة تجديد العلامات التجارية و395 طلب تأشير بتغيير عنوان واسم مالك العلامة ونقل ملكيتها وشطب تسجيلها وتغيير اسم وكيل التسجيل.

وأشارت إلى إنجازها 526 معاملة نشر تجديد العلامات التجارية وتعديل اسم أو عنوان المالك أول الوكيل ونقل ملكية العلامة التجارية إضافة إلى تلقيها 22 طلب معارضة على تسجيل علامة تجارية وتسجيل 36 تظلما.

وأضافت أنها حصلت رسوما على جميع المعاملات السابقة بقيمة 448 ألف دينار.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

«أسواق المال» تُطلق المرحلة الأولى من «المؤهلات المهنية»

أعلنت هيئة أسواق المال أنه نظرا لعدة اعتبارات تتعلق بقرار الهيئة رقم 145 لسنة 2019 الصادر في 30-9-2019، فإنه لا يمكن إدراج قرار مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل موضع التطبيق ودخول مرحلته الأولى المتمثلة في «برنامج المؤهلات المهنية» حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ صدوره، وذلك في إطار قراراتها الاعتيادية ذات الصلة بمهامها في تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها.

وذكرت الهيئة في بيان صحافي أمس أن هناك عدة اعتبارات تكسب هذا القرار أهمية خاصة، يأتي في مقدمتها أنه يمثل إيذانا ببدء تطبيق أحد أهم مشاريع الهيئة الاستراتيجية والذي يستهدف إحداث تغييرات جذرية في آليات عمل أطراف عدة في منظومة أسواق المال، كما انه يؤسس لمرحلة فاصلة قولا وفعلا على صعيد متطلبات الكفاءة لشاغلي الوظائف واجبة التسجيل لدى تلك الأطراف، ويمثل عاملا حاسما للارتقاء بتلك الكفاءة وتحقيق أقصى درجات التوافق الممكنة مع المعايير الدولية المطبقة في هذا الإطار، كما أنه يأتي تتويجا لجهود حثيثة بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار CISI.

وأشارت إلى أن القرار آنف الذكر إضافة إلى تحديده موعد إطلاق برنامج المؤهلات المهنية، تضمن إجراء تعديلات تشريعية في بعض كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة ذات الصلة بهذا البرنامج، كما حدد آلية إعفاء بعض المعنيين بتطبيقه في شتى مراحله.

وتجدر الإشارة إلى أن آلية تطبيق برنامج المؤهلات المهنية تمتد على مرحلتين: مرحلة تطبيق مبدئي تمتد لعام واحد بين 1-10-2019 و30-9-2020 تعقبها مرحلة تطبيق إلزامي اعتبارا من مطلع أكتوبر لعام 2020. كما يتوزع المعنيون بتطبيق المرحلة الأولى من هذا البرنامج إلى شريحتين وفق الآتي:

- الشريحة الأولى: تشمل الأشخاص المسجلين لدى الهيئة قبل 1-10-2019 وهؤلاء يجب عليهم اجتياز الشروط الخاصة لبرنامج المؤهلات المهنية في موعد أقصاه 1-10-2020 وتزويد الهيئة بالمستندات التي تثبت استيفاءهم أحد المتطلبات التالية على الأقل:

- المشاركة في الدورات التدريبية المتعلقة بالمؤهلين «الفني والرقابي» للبرنامج.
- اجتياز الاختبارات الخاصة بالمؤهلين «الفني والرقابي» اختياريا دون الحاجة للمشاركة في الدورات التدريبية.
- الحصول على الشهادة المهنية أو امتلاك سنوات الخبرة المطلوبة للإعفاء من المؤهل الفني وفقا لما ورد في البرنامج.

- الشريحة الثانية: تشمل الأشخاص المتقدمين للهيئة بطلبات الترشح والتسجيل خلال الفترة الانتقالية الممتدة بين تاريخ التطبيق المبدئي للبرنامج في 1-10-2019 والتطبيق الإلزامي له في 1-10-2020 إذ يكون تطبيق البرنامج إلزاميا لهذه الشريحة عند تجديد التسجيل لدى الهيئة كل ثلاث سنوات وفقا لشروطها.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل لدى الهيئة يندرج في إطار رؤيتها المتكاملة لاستدامة أسواق المال في الكويت وتطوير منظومة أسواق المال في مختلف مفاصل عملها، بما يساعد على التوصل إلى البيئة الاستثمارية المطلوبة كأحد المقومات الرئيسة للتحول إلى مركز مالي إقليمي، ويستهدف هذا البرنامج التوافق مع المعايير الدولية المطبقة والارتقاء بالكفاءة المهنية والفنية لشاغلي الوظائف واجبة التسجيل لدى أطراف عدة في منظومة أسواق المال بما يضمن سلامة تلك المنظومة ويمثل درءا وقائيا لما قد تواجهه أنشطتها من مخاطر.

هذا، وقد توجت الهيئة جهود الإعداد للبرنامج بحملة توعوية موسعة نفذتها خلال شهر ابريل الماضي بغرض توعية المعنيين بتطبيقه بكل جوانبه وإيضاح مستهدفاته ومتطلباته وآلية تطبيقه، ضمنتها فعاليات عدة: مؤتمر صحافي وندوة توعوية عامة وبرنامج موسع لورش العمل التوعوية الخاصة بالبرنامج، إضافة إلى إصدار مطبوعة توعوية وعدد من الفيديوهات التوعوية التعريفية بالبرنامج.

واختتمت هيئة الأسواق بيانها بان كل المعلومات الخاصة بتفاصيل البرنامج وتطورات تطبيقه متوافرة على موقعها الإلكتروني في صفحة الركن التوعوي.

الهيئة العامة للإستثمار

إعلان رقم 2019/06

فرص تدريب للكويتيين حديثي التخرج

يسر الهيئة العامة للإستثمار أن تعلن عن فتح باب الإلتحاق بالمجموعة الثانية والأربعون لبرنامج الهيئة لتدريب وتأهيل الخريجين الجدد، وذلك لتأهيلهم للعمل في مختلف المجالات الإستثمارية المتعلقة بالأسهم والسندات والعقار والإستثمارات المباشرة للأسواق المالية المحلية والعالمية.

ويشترط في المتقدم لهذا البرنامج أن يكون:

1. كويتي الجنسية.
2. لا يعمل لدى أي جهة أخرى في حال قبوله في الدورة التدريبية.
3. ألا يزيد عمر المتقدم عن 26 عام وقت التقديم.
4. حاصلاً على شهادة بكالوريوس معترف بها، لم يمض عليها أكثر من سنتين في أحد التخصصات التالية: خريجي كلية العلوم الإدارية بجميع تخصصاتها - خريجي كلية الهندسة والبترول بجميع تخصصاتها - كلية العلوم تخصص (رياضيات).
5. حاصلاً على معدل عام لا يقل عن 3.00 أو ما يعادله.
6. أن يقدم ما يفيد حصوله على نتيجة اختبار GMAT بدرجة لا تقل عن (360).
7. يجيد اللغتين العربية والإنجليزية قراءةً وكتابةً ومحادثةً.
8. ضرورة الإنضمام إلى البرنامج التدريبي خارج دولة الكويت لمدة 10 أسابيع.

من المقرر بدء البرنامج بإذن الله في يوم الأحد الموافق 02/فبراير/2020 ويستمر لمدة سنة واحدة، يتم بعدها منح المتدربين شهادة اجتياز البرنامج التدريبي والتي تؤهلهم عادة للعمل لدى البنوك والشركات والمؤسسات المحلية.

وسوف تعطى الأولوية في القبول للحاصلين على المراكز المتقدمة في كل من اختبارات القبول والمعدل العام والمقابلة الشخصية.

على الراغبين في الالتحاق بالبرنامج التدريبي ممن تنطبق عليهم الشروط المذكورة أعلاه تعبئة طلب الالتحاق من خلال الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار www.kia.gov.kw وذلك خلال الفترة من 2019/09/08 إلى 2019/11/28، مع ضرورة إرفاق المستندات التالية بصيغة PDF (بشكل منفصل):

صورة شخصية - سيرة ذاتية حديثة - الشهادة العلمية المعتمدة - كشف الدرجات الجامعية - شهادة المعادلة من وزارة التعليم العالي (لغير طلبة جامعة الكويت) - صورة من البطاقة المدنية - الجنسية - شهادة الميلاد - جواز السفر - صورة عن اختبار (GMAT).

علماً بأنه سوف يتم استبعاد أي طلب مخالف للشروط المعلن عنها وغير مستوفي للأوراق

وفي حالة الاستفسار يرجى الإتصال على الأرقام التالية:

22485633 - 24 - 69

النفط يتكبد خسائر أسبوعية تفوق 5٪

رويترز: ارتفعت أسعار النفط حوالي 1٪ نهاية تداولات الأسبوع (الجمعة) بعد أن ساعدت زيادة الوظائف بالولايات المتحدة في تهدئة بعض مخاوف الأسواق المالية بشأن تباطؤ اقتصادي عالمي قد يقوض الطلب على الخام، لكن النفط هبط أكثر من 5٪ على مدار الأسبوع في ثاني أسبوع على التوالي من الخسائر.

وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 66 سنتا، أو 1,14٪، لتبلغ عند التسوية 58,37 دولارا للبرميل.

وزادت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 36 سنتا، أو 0,7٪ لتغلق عند 52,81 دولارا للبرميل.

وعلى مدار الأسبوع هبطت عقود برنت 5,7٪ في أكبر هبوط أسبوعي منذ يوليو. وأنهى الخام الأميركي الأسبوع على خسارة قدرها 5,5٪ هي أيضا الأكبر منذ يوليو.

وقالت وزارة العمل الأميركية إن نمو الوظائف في الولايات المتحدة زاد بوتيرة معتدلة في سبتمبر وأن معدل البطالة هبط إلى أدنى مستوى في نحو 50 عاما عند 3,5٪.

لكن التقرير جاء في أعقاب سلسلة تقارير اقتصادية ضعيفة بما في ذلك هبوط حاد في نشاط قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات.